

JORDAN NATIONAL BANK

General Management

DISCLOSURE JONB- 22/8/2004

عمان في : ٢٠٠٤/٨/١٧

إشارتنا : دأد/٨٣/٢٠٠٤



البنك الأهلي الأردني

الإدارة العامة

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
الديوان

١٧ آب ٢٠٠٤

الرقم المتسلسل

رقم الملف

الجهة المختصة

معالي الدكتور يسلم الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية

تحية طيبة وبعد ،،،

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٥٥٧٣/١/٢ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ بخصوص تفسير إرتفاع سعر سهم البنك الأهلي خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١ ولغاية ٢٠٠٤/٧/٢٦، أرجو إعلام معاليكم بأن عدة عوامل طرأت مؤخراً ساهمت في إرتفاع سعر السهم والتي قد تكون سبباً للإرتفاع المذكور وهي كما يلي:-

(١) تم خلال الفترة للمذكورة زيادة رأسمال البنك إلى ٦٠ مليون دينار وبمقدار ١٠,٦ مليون سهم وبقيمة إجمالية قدرها ١٤,٨ مليون دينار وبسعر إصدار ١,٤٠٠ دينار للسهم متضمناً علاوة إصدار قدره ٤٠٠ فلس للسهم الواحد، مع العلم بوجود مباحثات مع عدة جهات للدخول بشراكة إستراتيجية لزيادة رأسمال البنك إلى ٧٠-٧٥ مليون دينار/ سهم وبسعر إصدار يتناسب مع القيمة العادلة للسهم في حينه.

(٢) تم بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١١ نشر دراسة لقسم الأبحاث في شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية توصي بشراء السهم على سعر السوق الحالي بناءً على تحليل دقيق للمركز المالي للبنك والتوقعات الإيجابية لأدائه المستقبلي، ولاسيما بعد أن إستوعب البنك قضية التسهيلات المصرفية.

(٣) نشرت مجلة الإقتصاد المعاصر مقالاً عن البنك الأهلي خلال شهر تموز تشير فيه بوضوح إلى عناصر القوة الكبيرة الكامنة لدى البنك الأهلي ويقدرته على تحقيق أرباح تشغيلية ضخمة، حيث نمت الإيرادات التشغيلية بنسبة صحيحة بلغت ١٥,٨% وبلغ حجمها نحو ٤٦ مليون دينار لعام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٣٩,٧ مليون دينار لعام ٢٠٠٢، وأشارت المجلة بوضوح إلى أن الحجم الكبير من مخصصات الديون هو منجم للإيرادات التي تعود للأرباح الصافية وتغذي تيار الأرباح في المستقبل.

هاتف : ٥٦٢٢٢٨٢/٣/٤ فاكس : ٥٦٢٢٢٨١ ص.ب ٣١٠٣ عمان ١١١٨١ الأردن س.ش.٦

Tel: 5622282/ 3 / 4 Fax: 5622281 P.O.Box:3103 Amman 11181 Jordan C.R.6

http://www.ahli.com e-mail:info@jnb.com.jo

(٤) قام البنك الأهلي خلال الأعوام السابقة والنصف الأول من العام الحالي بأخذ مخصصات ضخمة لقاء التسهيلات غير العاملة وهذه المخصصات بلغت الحد الأقصى الممكن وتتوقع الإدارة أن يتم إعادة جزء كبير منها إلى الأرباح مع نهاية عام ٢٠٠٤. كما استطاع البنك الأهلي تحقيق أعلى نسبة نمو في قطاع البنوك التجارية من حيث صافي أرباحه النصفية لعام ٢٠٠٤، حيث بلغت نسبة النمو ٤٦١,٨% لتصل الأرباح الصافية إلى ١,٣ مليون دينار مقارنة مع أرباح قدرها ٣٦٣,٦ ألف دينار للفترة المماثلة من عام ٢٠٠٣ مع العلم بأن صافي الإيرادات التشغيلية قبل المخصصات بلغت نحو ٨,٤ مليون دينار، علماً بأن البنك الأهلي أصبح منذ بداية العام يتبع سياسة صارمة لأخذ المخصصات أولاً بأول وبشكل شهري وليس كل ستة أشهر.

(٥) أصبح سعر سهم البنك الأهلي من أرخص أسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة بعد ارتفاع أسعار كافة الأسهم بالبورصة، وذلك إعتبر المتعاملون بالسوق من مستثمرين ومضاربين أن سعر سهم البنك يعتبر أقل من قيمته للعادلة إذا ما تم الأخذ بالإعتبار معدلات قطاع البنوك بالنسبة لمعايير تقييم الأسهم حيث بلغ معدل مضاعف السهم PE للقطاع حسب آخر بيانات متوفرة ٢٣,٤ مرة ومعدل العائد الجاري بإستثناء عائد سهم البنك العربي ٢,٩% ومعيار القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ١,٨٨٦ مرة، وإذا ما تم تطبيق هذه المعاللات على سعر سهم البنك الأهلي فإن السعر العادل للسهم يفوق مستوى ٢ دينار بكثير.

(٦) أصدر البنك المركزي مؤخراً تعليمات جديدة لتفروع البنوك الخارجية سمح بموجبها بتحويل احتياطي التفروع الخارجي لدى البنوك إلى الاحتياطي الاختياري وبالتالي ظهرت تكتهنات في السوق بإمكانية توزيع هذا الاحتياطي البالغ ٤,٥ مليون دينار كأسهم منحة مجانية على المساهمين بواقع ٧,٥% من رأس المال الجديد، علماً بأن مجلس الإدارة لم يتدارس هذا الموضوع بعد وسيتم إعلام معاليكم في حينه حال اتخاذ قرارات بهذا الشأن.

نرفق لكم نسخة من الدراسات والتقارير التي ساهمت في ارتفاع سعر سهم البنك الأهلي في الفترة الأخيرة.

شاكرين لمعاليكم إهتمامكم بتحسين شفافية المعلومات والحرص على عدالة التداول.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والإحترام ،،،

د. حاتم المعشر
رئيس مجلس الإدارة

نسخة:

- المادة بورصة صان المحترمين
- السيد نائب الرئيس التنفيذي المحترم
- المادة أعضاء لجنة الإدارة الدفترية المحترمين



البنك الأهلي الأردني

شراء على سعر السوق الحالي

تحديث

التوصيات

غايات التقرير

11 تموز، 2004

إعداد: عرفات سعد / رئيس قسم الأبحاث

تلفون: +962 6 567 3101

فاكس: +962 6 568 8793

بريد الكتروني: research@npsc.com.jo

لشراء وبيع السهم يرجى مراجعة:

قسم الخدمات المالية: مفلح إبراهيم

تلفون: +962 6 567 3101

فاكس: +962 6 568 8793

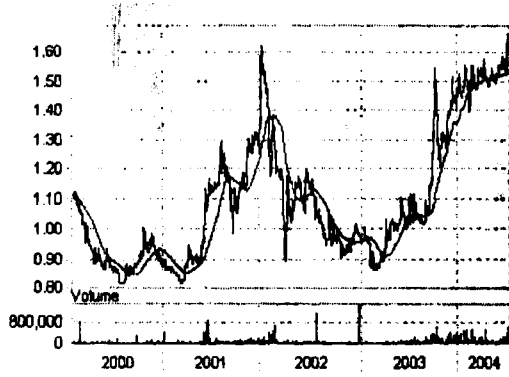
بريد الكتروني: brokerage@mahfaza.com.jo

تخصيص 17 مليون دينار للتسهيلات والبنك في طريقة إلى أن يتعافى من قضية التسهيلات المصرفية

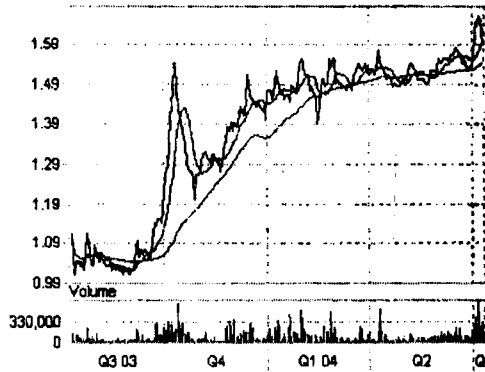
سعر الإغلاق: 1.59 دينار

القيمة السوقية للشركة 78.56 مليون دينار

سعر الإغلاق لسهم بنك الأهلي الأردني من بداية 1999 ولغاية 11 تموز، 2004



سعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي الأردني من 13 تموز، 2003 ولغاية 11 تموز، 2004



نسب السوق: 2003 حسب سعر إغلاق	2001	2002	2003
أرباح السهم الواحد (دينار) EPS	-0.010	-0.086	-0.0002
القيمة السوقية إلى الأرباح (مرة) P/E	-115.535	-11.065	-7295.616
القيمة الدفترية للسهم (دينار) BV	1.650	1.480	1.478
القيمة السوقية إلى الدفترية (مرة) P/B	0.757	0.648	1.075
الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار) DPS	0.000	0.000	0.000
الأرباح الموزعة إلى سعر السهم % Div	0.000	0.000	0.000

معلومات عن السهم:

أعلى - أدنى سعر إغلاق خلال عام (دينار)

1.250 1.66 - 1.01

JONB

%47.296

د. رجائي المعشر

نقيب المعشر

1955

النسب المالية:

النقد والأشهر / الودائع %	56.460	63.945	64.186
النقد / الودائع %	45.379	52.752	53.214
دوران الموجودات %	7.295	5.483	5.633
تسهيلات ائتمانية / وديع العملاء %	63.018	55.995	42.433
تسهيلات ائتمانية / مجموع الموجودات %	39.920	33.144	32.943
الودائع / رأس المال المدفوع %	2628.184	2470.095	2323.745
هامش الربح بعد الضريبة %	-0.568	-6.069	-0.014
العائد إلى الموجودات %	-0.034	-0.271	-0.000
العائد إلى حقوق المساهمين %	-0.676	-5.860	-0.011

البنود الرئيسية للميزانية وبيان الدخل (مليون دينار):

الدخل	566.53	679.28	634.79
التسهيلات الائتمانية - بالصافي	540.48	459.00	429.04
استثمارات	130.95	144.13	130.88
مجموع الموجودات	1,353.92	1,384.87	1,302.40
ودائع العملاء والتأمينات	1,103.84	1,070.05	1,148.19
مجموع المظبوطات	1,284.61	1,320.74	1,229.33
رأس المال المدفوع	42.00	43.32	49.41
مجموع حقوق المساهمين	69.31	64.13	73.06
سلفي دخل الفوائد	30.77	23.10	26.41
صافي الربح بعد الضرائب والمخصصات	-0.469	-3.76	-0.008



التحليل التقني

يبين الرسم البياني التاريخي لسهم البنك الأهلي الأردني تقلبات كبيرة في سعر السهم مما يدل على مخاطرته المرتفعة. ويلاحظ ان أسعار السهم الحالي تمثل قمة أخرى يحققها سهم البنك وهي اعلي من القمة الأولى، وفي اعتقادنا انه لو تم تجاوز الأسعار الحالية باتجاه الأعلى فان هذا الأمر يعتبر مؤشر جيد لشراء السهم.

ومنذ الربع الأخير من عام 2003 بدأ السهم بالتحرك إلى الأعلى بشكل ملحوظ من مستوى سعر 1.1 دينار إلى مستوى 1.6 دينار وبوقت قياسي وقفزات كبيرة ما لبث بعدها ان شكل نتوء حاد وانخفض بعدها إلى مستوى 1.2 دينار لفترة قصيرة عاود بعدها الارتفاع بشكل حاد نسبياً وليتذبذب بين مستوى 1.4 - 1.55 لفترة طويلة. ويلاحظ ان القمة التي حققها سعر إغلاق سهم البنك عند سعر 1.66 دينار تعتبر الأولى منذ منتصف العام 2001. ان مستوى الأسعار للسهم بين 1.5 - 1.6 يعتبر في منطقة دعم قوية وفي اعتقادنا ان كسر حاجز 1.66 يعتبر جيد للشراء وكسر حاجز 1.58 يعني انخفاض السهم بشكل بسيط إلى منطقة الدعم الأولى عند 1.53 دينار وهذا الأمر مشجع أيضاً للشراء نظراً لان الانخفاض بسعر السهم ليس كبيراً وان مستوى الدعم الثاني يوجد في منطقة 1.49 دينار.

نقاط التحليل

يلاحظ من خلال الإطلاع على التقارير السنوية بالإضافة إلى البيانات المالية للبنك الأهلي الأردني للأعوام المنتهية في 1999 - 2003 ما يلي:

قضية التسهيلات المصرفية

في كلمة رئيس مجلس إدارة البنك من خلال التقرير السنوي الثامن والأربعين قال "لقد تم بحمد الله استرداد حقوق البنك الأهلي المتعلقة بقضية التسهيلات المصرفية. وقد استعاد البنك جزءاً مهماً من أمواله، ومازلنا واثقين من قدراتنا على تحصيل ما تبقى منها بواسطة ترتيبات وإجراءات خاصة سيتم الإعلان عنها في حينه". وفي تقديرنا الشخصية بان لدى البنك أمور ايجابية لم يطلع مساهميها عليها لأسباب خاصة. ولكن لم يذكر رئيس المجلس قيمة المبالغ التي تم استردادها كما لم يتم التعليق على الموضوع بشكل كاف.

وبالمقابل فقد ورد في تقرير مدقق حسابات الشركة السادة / سابا وشركاهم بان التسهيلات الائتمانية تتضمن مبلغ 26.5 مليون دينار او ما نسبته 6.16% من صافي التسهيلات تمثل صافي قيمة ديون غير عاملة مشكوك في تحصيلها بعد تنزيل المبالغ المحصلة من خلال السلطات القضائية والفوائد المعقولة والمخصصات وتنزيل مبالغ برسم التحصيل

قيمتها حوالي 3 مليون دينار (تدفع للبنك بعد تحصيلها). هذا ولم يتم اخذ مخصص لقاء كامل الرصيد المتبقي بحوالي 26.5 مليون دينار علماً بأن المعايير الدولية للتقارير المالية تتطلب ذلك. وقد أفادت الإدارة أنها بصدد اتخاذ الإجراءات المتاحة قانونياً لاسترداد هذه الديون.

السيولة

يحتفظ البنك بنسبة نقد كبيرة 635 مليون دينار نهاية 2003 تشكل ما نسبته حوالي 63% من ودائع عملاء البنك أو ما نسبته 48.7% من موجوداته. تعتبر هذه النسبة مرتفعة وتدل على عدم تمكن البنك من استغلال جزء كبير من النقد المتوفر لديه أو أنه لديه الرغبة في التعامل بشكل متحفظ جداً. وما ويدل على ذلك هو عدم نمو مبالغ التسهيلات لدى البنك بل انخفاضها بحوالي 2 مليون دينار.

بلغت نسبة النقد إلى الودائع نهاية 2003 حوالي 53%. وهذه النسبة أيضاً متحفظة وتدل على عدم مجازفة البنك في استثمار مبالغ النقد لديه. ويلاحظ أيضاً هذا التحفظ على موضوع الاستثمارات لدى البنك والتي في أغلبها عبارة عن أدوات مالية مخاطرتها منخفضة مثل السندات وأذونات الخزينة.

التسهيلات الائتمانية

يلاحظ انخفاض في حجم التسهيلات والقروض الممنوحة لهذا البنك خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من 540 مليون دينار نهاية 2001 إلى 459 مليون دينار نهاية 2002 ثم إلى 429 مليون دينار نهاية 2003، وبالأعتماد على مؤشر النسب يلاحظ أن نسبة التسهيلات إلى الودائع حافظت على معدلاتها خلال السنوات 2002 - 2003 بحدود 36%. وفي تقديرنا فإن هذه النسبة متحفظة جداً ونتيجة عن انخفاض حجم تسهيلات البنك بين سنة وأخرى مقابل نمو حجم الودائع بشكل أكبر من التسهيلات وعدم قدرة البنك على إقراض المبالغ الفائضة المتأتية من هذه الودائع بالإضافة إلى سياسة البنك الواضحة في رفع ثقة المودعين لديه من خلال زيادة أرقام الودائع.

من خلال دراسة تفاصيل هذا البند يلاحظ ما يلي:

- تركزت تسهيلات البنك في إقراض قطاع التجارة العامة.
- تشمل التسهيلات الائتمانية مبلغ 26.5 مليون دينار عبارة عن صافي قيمة ديون غير عاملة مشكوك في تحصيلها بعد تنزيل المبالغ المحصلة من خلال السلطات القضائية والفوائد المعلقة والمخصصات وتنزيل مبالغ برسم التحصيل قيمتها 3 مليون دينار (تدفع للبنك بعد تحصيلها). هذا ولم يتم اخذ مخصص لقاء كامل

الرصيد المتبقي بحوالي 26.5 مليون دينار.

○ بلغت التسهيلات غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني باستثناء الفوائد والعمولات المعلقة 194.6 مليون دينار أي ما نسبته 37.4% من إجمالي التسهيلات. وفي اعتقادنا بأن الأرقام والنسب الواردة مرتفعة جداً مقارنة مع البنوك الأردنية الأخرى.

○ بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني متضمنة الفوائد والعمولات المعلقة 257.6 مليون دينار أي ما نسبته 44% من إجمالي التسهيلات نهاية 2003 مقابل 270 مليون دينار أي ما نسبته 46% من إجمالي التسهيلات نهاية 2002.

○ تم شطب ديون بقيمة 3.8 مليون دينار خلال عام 2003.

○ بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة لقاء التسهيلات الائتمانية 506 مليون دينار نهاية 2003 مقابل 505.8 مليون دينار نهاية 2002.

○ نعتقد أن هذا البنك بحاجة إلى عملية إعادة هيكلة تسهلاته بالشكل السليم.

الموجودات الثابتة والأخرى
بلغت قيمة الموجودات الثابتة لدى البنك الأهلي الأردني حوالي 52 مليون دينار نهاية 2003. منها أراضي بقيمة 12 مليون دينار ومباني بقيمة 34.5 مليون دينار. ونظراً لأن هذا البنك يعود تأسيسه إلى قبل خمسون عاماً فإن قيمة بعض موجوداته قد تضاعفت خلال الفترة.

يتضمن بند الموجودات الأخرى مبالغ بقيمة 23 مليون دينار عبارة عن موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (برسم البيع) وعقارات برسم البيع.

يلاحظ ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنك بين سنة وأخرى. وقد ارتفعت ودائع العملاء بين عامي 2002 – 2003 بمبلغ 191 مليون دينار أو من 819.7 إلى 1,011 مليون دينار ونسبة نمو مقدارها 23%. وقد بلغت قيمة الودائع نهاية 2003 التي لا تسجل لأصحابها فوائد 170 مليون دينار أي ما نسبته 17% تقريباً من ودائع العملاء. كما تشمل ودائع العملاء على ودائع محجوزة باسم صندوق إدارة الودائع المجمدة وفقاً للقانون المؤقت رقم 33 لسنة 2003 بمبلغ 113 مليون دينار تقريباً.

في اعتقادنا بأن الزيادة الكبيرة في مبالغ الودائع لدى البنك الأهلي الأردني جاءت اثر جهود إدارة البنك على تعزيز ثقة المودعين والمساهمين فيه. ولتعزيز موقف البنك المالي

الودائع



بعد قضية التسهيلات المعروفة للجميع.

حقوق المساهمين

بلغت القيمة الدفترية لسهم البنك الأهلي الأردني نهاية عام 2003 حوالي 1.48 دينار. وتعتبر هذه القيمة قريبة جداً من قيمة السهم السوقية والتي ارتفعت مؤخراً لتصل الى حدود 1.59 دينار. وتبلغ القيمة السوقية الى الدفترية 1.07 مرة والتي تعتبر منخفضة مقارنة مع شركات البنوك الأردنية الأخرى اذ بلغ معدل هذه النسبة لقطاع البنوك الأردني بتاريخ بحثنا هذا حوالي 1.8 مرة. وان اقل تقدير لسعر السهم السوقى يجب ان لا تقل عن 1.5 مرة أي عند سعر 2.22 دينار للسهم الواحد ولكن يظهر ان السوق قد خصم ما قد يترتب على البنك من خسائر جراء قضية التسهيلات.

التوزيعات النقدية

يلاحظ عدم قيام البنك بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين خلال فترة دراستنا والممتدة من عام 1999 - 2003. نعتقد ان هذا البنك ان يستطيع توزيع أرباح نقدية للسنوات الثلاث القادمة أيضاً. بسبب زيادة رأسماله المنتظرة من 49.4 إلى 60 مليون دينار / سهم والتي ستخفض نسبة أرباح السهم الواحد في حال بقيت أرباحه بهذا المستوى وأيضاً استعمال معظم الأرباح التي قد تحققت لغايات مخصص التسهيلات الائتمانية.

الإيرادات التشغيلية

بالنظر إلى حجم التسهيلات الممنوحة لدى البنك يلاحظ انخفاضها بمبلغ حوالي 30 مليون دينار خلال عام 2003 وبالجانب الآخر يلاحظ ارتفاع الودائع بمبلغ 192 مليون دينار. وهذا يعطينا مؤشر على ان البنك رغم ارتفاع حجم ودائعه بشكل كبير الا ان صافي الفوائد المدينة لديه قد انخفضت بنسبة 24% عن عام 2002 وهذه نسبة اقل من نسبة الانخفاض في الفوائد الدائنة والتي انخفضت بنسبة 9.8%.

ضريبة الدخل

لم يتم تسوية ضريبة الدخل للأعوام 2001 و 2002 بشكل نهائي.

المصاريف الإدارية والعمومية

ارتفعت نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الفوائد الدائنة من 24% لعام 2002 لتصل الى 41% نهاية 2003 وسبب ارتفاع هذه النسبة هو انخفاض قيمة الفوائد الدائنة. وبالنظر الى بعض بنود المصاريف لاحظنا ان مصاريف عقد اجتماع الهيئة العامة للبنك بلغت 63 الف دينار نهاية 2003 مقابل 81 الف دينار نهاية 2002.

صافي الدخل

يلاحظ بان البنك يحقق خسائر خلال السنوات الثلاث الأخيرة بلغت 4.7، 3.8 و 0.008

مليون دينار للأعوام 2001 – 2003 على التوالي.

تأسس البنك الأهلي الأردني عام 1955. وقد رفع البنك رأسماله عدة مرات إلى أن وصل إلى 49.4 مليون دينار / سهم. وسيقوم برفعة إلى 60 مليون دينار / سهم في أما عن طريق شريك استراتيجي أو طرح أسهمه للاكتتاب العام أو الخاص وذلك خلال عام 2004.

لمحة تاريخية

يعمل في البنك 1498 موظف كما في نهاية عام 2003 مقابل 1508 موظف في العام 2002.

الموظفون

لدى البنك شبكة عريضة من الفروع المحلية والخارجية في قبرص ولبنان.

الفروع

شركة مركز المستثمر الأردني 10.8%، الهيئة العامة للاستثمار – حكومة الكويت 9.8%، شركة معشر للاستثمارات والتجارة 9.6%، مصانع الاجواخ الأردنية 7.9%، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 7.2%.

كبار المساهمين

تأسس البنك منذ 50 عاماً ومازال يحقق أرباح متواضعة مقارنة مع بعض البنوك الأردنية حديثة العهد. وقد كان لقضية التسهيلات المصرفية الاثر البالغ على اداء هذا البنك على مر السنوات الأخيرة السابقة. ولكنه يحاول ان يتجاوز هذه الازمة بشتى الطرق. اننا نعتقد ان المرحلة الخطيرة لهذه المسألة قد مرت وان البنك سيكون في السنوات القادمة متحفظاً في قرارات الاقراض وخاصة الكبيرة منها.

اننا نعتقد بان السعر الحالي لسهم البنك جيد للشراء على المدى المتوسط والبعيد. بخصوص زيادة راسمال البنك نعتقد ان الاكتتاب ايضاً بسهم البنك جيد ونوصي بالاكتتاب في سهم البنك عند عملية الطرح خاصة اذا كان سعر الطرح اقل من سعر السوق الحالي.

إن التحليل والآراء والمقترحات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة أعدت لغايات استرشادية فقط ولتوفير المعلومات التي تساعد القارئ في اتخاذ القرار وليس حثه على اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء أو بيع سهم شركة معينة أو جزء من محفظة الأسهم المملوكة له أو التي يديرها. علماً بأن هذه المعلومات أعدت في تاريخ معين وجزء منها قابل للتغير على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وظروف بورصة عمان سوق الأوراق المالية بشكل خاص. إن شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م. ممثلة برئيس وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها بشكل عام لا يتحملون أية مسؤولية تجاه أي كان من جراء تقديم هذه المعلومات خصوصاً وإن رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها هم أعضاء في مجالس إدارة لشركات مساهمة عامة عديدة.

الميزانية العمومية للسنوات المنتهية في:

2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
مليون دينار					
634.79	679.28	559.97	448.81	286.50	نقد وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
32.35	50.58	65.74	57.89	44.65	موجودات مالية للمتاجرة
98.54	93.56	65.21	61.82	44.42	موجودات واستثمارات مالية متوفرة للبيع ومحتفظ بها
429.05	459.00	540.48	511.52	463.88	التسهيلات
4.44	-	7.39	7.15	-	استثمار في شركة حليفة
52.44	54.14	56.16	52.42	46.43	موجودات ثابتة بالصافي
46.67	42.87	52.59	39.99	25.07	موجودات أخرى
4.13	5.44	6.38	4.50	-	موجودات ضريبية مؤجلة
1,302.40	1,384.87	1,353.92	1,184.11	910.95	مجموع الموجودات

المطلوبات

ودفع الصلاء					
339.46	216.50	191.11	157.14	101.67	حسابات جارية وتحت الطلب
63.73	53.11	56.58	55.20	34.97	ودائع التوفير
599.06	540.54	607.83	537.75	479.03	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
1,148.19	1,070.05	1,103.84	956.26	750.31	مجموع ودائع الصلاء والتأمينات النقدية
44.70	217.64	144.59	131.03	74.92	ودائع البنوك
10.10	10.47	8.64	1.97	1.25	أموال مقترضة
3.28	3.57	4.71	3.57	4.91	مخصصات مختلفة
-	-	-	-	-	أرباح موزعة على المساهمين
22.42	18.27	21.84	23.31	22.57	مطلوبات أخرى
1,228.68	1,320.00	1,283.63	1,116.15	853.96	مجموع المطلوبات
0.65	0.74	0.98	1.56	-	حقوق الأقلية

حقوق المساهمين

49.41	43.32	42.00	42.00	42.00	رأس المال المكتتب به والمدفوع
17.18	17.18	17.18	17.18	17.48	احتياطي إجباري
2.41	2.41	2.41	2.41	2.41	احتياطي اختياري
5.43	2.53	5.00	4.81	10.72	أخرى
(1.36)	(1.31)	2.72	-	(15.63)	أرباح (خسائر) متدورة
73.07	64.13	69.31	66.40	56.99	مجموع حقوق المساهمين
1,302.40	1,384.87	1,353.92	1,184.11	910.95	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

النمو (الاتجاه) في بنود الميزانية العمومية للسنوات المنتهية في:

2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
%	%	%	%	مليون دينار	
-6.6%	21.3%	24.8%	56.7%	286.50	نقد وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
-36.0%	-23.1%	13.6%	29.7%	44.65	موجودات مالية للتجارة
5.3%	43.5%	5.5%	39.2%	44.42	موجودات واستثمارات مالية متوفرة للبيع واحتفظ بها
-6.5%	-15.1%	5.7%	10.3%	463.88	لتسهيلات
#DIV/0!	-100.0%	3.3%	#DIV/0!	-	استثمار في شركة حليفة
-3.1%	-3.6%	7.1%	12.9%	46.43	موجودات ثابتة بالصافي
8.9%	-18.5%	31.5%	59.5%	25.07	موجودات أخرى
-24.0%	-14.8%	41.8%	#DIV/0!	-	موجودات ضريبية مؤجلة
-6.0%	2.3%	14.3%	30.0%	910.95	مجموع الموجودات

المطلوبات

2003	2002	2001	2000	1999	ودائع العملاء
56.8%	13.3%	21.6%	54.6%	101.67	حسابات جارية وتحت الطلب
20.0%	-6.1%	2.5%	57.8%	34.97	ودائع التوفير
10.8%	-11.1%	13.0%	12.3%	479.03	ودائع لأجل وخاصة لإستثمار
7.3%	-3.1%	15.4%	27.4%	750.31	مجموع ودايع العملاء والتأمينات النقدية
-79.5%	50.5%	10.4%	74.9%	74.92	ودائع البنوك
-3.6%	21.2%	338.4%	58.1%	1.25	أموال مقترضة
-8.1%	-24.2%	32.0%	-27.3%	4.91	مخصصات مختلفة
#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	-	إرباح موزعة على المساهمين
22.7%	-16.4%	-6.3%	3.3%	22.57	مطلوبات أخرى
-6.9%	2.8%	15.0%	30.7%	853.96	مجموع للمطلوبات
-12.1%	-24.7%	-36.8%	#DIV/0!	-	حقوق القليلة

حقوق المساهمين

14.1%	3.1%	0.0%	0.0%	42.00	رأس المال المكتتب به والمدفوع
0.0%	0.0%	0.0%	-1.7%	17.48	احتياطي إجباري
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	2.41	احتياطي اختياري
114.6%	-49.4%	3.8%	-55.1%	10.72	أخرى
4.0%	-148.2%	#DIV/0!	-100.0%	(15.63)	أرباح (خسائر) متدورة
13.9%	-7.5%	4.4%	16.5%	56.99	مجموع حقوق المساهمين
-6.0%	2.3%	14.3%	30.0%	910.95	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

نسبة بنود الميزانية من إجمالي الموجودات:

2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
نسبة بنود الميزانية من الموجودات					
48.7%	49.1%	41.4%	37.9%	31.5%	نقد وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
2.5%	3.7%	4.9%	4.9%	4.9%	موجودات مالية للمتاجرة
7.6%	6.8%	4.8%	5.2%	4.9%	موجودات واستثمارات مالية متوفرة للبيع ومحتفظ بها
32.9%	33.1%	39.9%	43.2%	50.9%	التسهيلات
0.3%	0.0%	0.5%	0.6%	0.0%	استثمار في شركة حليفة
4.0%	3.9%	4.1%	4.4%	5.1%	موجودات ثابتة بالصافي
3.6%	3.1%	3.9%	3.4%	2.8%	موجودات أخرى
0.3%	0.4%	0.5%	0.4%	0.0%	موجودات ضريبية مؤجلة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	مجموع الموجودات

المطلوبات

ودائع الصلاء					
26.1%	15.6%	14.1%	13.3%	11.2%	حسابات جارية وتحت الطلب
4.9%	3.8%	4.2%	4.7%	3.8%	ودائع التوفير
46.0%	39.0%	44.9%	45.4%	52.6%	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
88.2%	77.3%	81.5%	80.8%	82.4%	مجموع ودايع الصلاء والتأمينات النقدية
3.4%	15.7%	10.7%	11.1%	8.2%	ودائع البنوك
0.8%	0.8%	0.6%	0.2%	0.1%	أموال مقترضة
0.3%	0.3%	0.3%	0.3%	0.5%	مخصصات مختلفة
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	أرباح موزعة على المساهمين
1.7%	1.3%	1.6%	2.0%	2.5%	مطلوبات أخرى
94.3%	95.3%	94.8%	94.3%	93.7%	مجموع المطلوبات
0.1%	0.1%	0.1%	0.1%	0.0%	حقوق الأقلية

حقوق المساهمين

3.8%	3.1%	3.1%	3.5%	4.6%	رأس المال المكتتب به والمدفوع
1.3%	1.2%	1.3%	1.5%	1.9%	احتياطي إجباري
0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.3%	احتياطي اختياري
0.4%	0.2%	0.4%	0.4%	1.2%	أخرى
-0.1%	-0.1%	0.2%	0.0%	-1.7%	أرباح (خسائر) مدورة
5.6%	4.6%	5.1%	5.6%	6.3%	مجموع حقوق المساهمين
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



بيان الأرباح للسنوات المنتهية في:

2003	2002	2001	2000	1999	إيرادات الفوائد الدافئة والأرباح الموزعة
مليون دينار					
13.81	13.73	18.19	17.43	10.84	بنك مركزي وبنوك أخرى
30.96	38.68	54.98	57.22	54.58	كيميائيات ولبناد مخصصة وحسابات جارية وسلف وقروض
10.75	9.09	9.56	11.18	4.73	موجودات مالية للمتاجرة ومتوفرة للبيع ومحتفظ بها
0.24	0.42	0.22	0.81	0.07	أخرى
55.76	61.92	82.96	86.63	70.21	مجموع إيرادات الفوائد الدافئة والأرباح الموزعة
					الفوائد المدينة
22.77	28.88	36.10	43.74	40.73	ودائع العملاء
1.74	3.32	5.04	3.68	8.17	ودائع البنوك
4.85	6.62	10.53	10.93	-	التأمينات التقديرية والأموال المقرضة ورسوم ضمان الودائع
29.35	38.82	51.67	58.35	48.89	مجموع مصاريف الفوائد المدينة
26.41	23.10	31.29	28.28	21.32	صافي إيرادات الفوائد
					إيرادات من غير الفوائد
11.35	14.17	13.01	11.12	8.21	عمولات دائنة
1.86	0.10	0.08	(0.24)	0.06	أرباح موجودات وندوات مالية للمتاجرة
0.42	(0.42)	0.70	0.84	0.11	موجودات مالية متوفرة للبيع
3.99	2.25	2.54	2.61	1.38	أخرى
17.61	16.10	16.33	14.33	9.76	مجموع الإيرادات من غير الفوائد
					المصاريف لغير الفوائد
17.03	12.49	21.41	9.83	14.86	مخصص التسهيلات الائتمانية
22.79	24.27	20.56	25.72	23.50	مصاريف إدارية وعمومية
0.32	0.25	0.09	0.17	0.07	عمولات مدينة
5.48	8.32	3.86	3.59	1.72	مصاريف أخرى
45.62	45.33	45.92	39.31	40.15	مجموع المصاريف لغير الفوائد
2.26	2.83	3.21	1.95	1.23	تعديلات عملاء أجنبية
(0.53)	(0.42)	(5.38)	(4.73)	(7.98)	مخصصات متنوعة أخرى
0.14	(3.72)	(0.47)	0.52	(15.83)	صافي الدخل قبل الضريبة والمخصصات
0.45	0.32	0.58	0.31	-	يضاف: حقوق الأقلية
0.60	0.36	-	0.83	0.92	ينزل: ضريبة الدخل والرسوم
(0.01)	(3.76)	0.11	-	(16.75)	صافي دخل السنة



النمو (الاتجاه) في بيان الأرباح والخسائر للسنوات:

2003	2002	2001	2000	1999	إيرادات الفوائد الدافئة والأرباح الموزعة
%	%	%	%	مليون دينار	
0.6%	-24.5%	4.4%	60.7%	10.84	بنك مركزي وبنوك أخرى
-20.0%	-29.6%	-3.9%	4.8%	54.58	كسبالات وإسناد مخصصة وحسابات جارية ومصرف وقروض
18.3%	-5.0%	-14.4%	136.5%	4.73	موجودات مالية للمتاجرة ومتوفرة للبيع ومحتفظ بها
-43.4%	90.9%	-73.0%	1139.5%	0.07	أخرى
-9.9%	-25.4%	-4.2%	23.4%	70.21	مجموع إيرادات الفوائد الدافئة والأرباح الموزعة
الفوائد المدينة					
-21.2%	-20.0%	-17.5%	7.4%	40.73	ودائع العملاء
-47.6%	-34.2%	36.9%	-54.9%	8.17	ودائع البنوك
-26.8%	-37.2%	-3.6%	#DIV/0!	-	التأمينات النقدية والأموال المقرضة ورسوم ضمان الودائع
-24.4%	-24.9%	-11.4%	19.3%	48.89	مجموع مصاريف الفوائد المدينة
14.3%	-26.2%	10.6%	32.7%	21.32	صافي إيرادات الفوائد
إيرادات من غير الفوائد					
-19.9%	8.9%	17.0%	35.4%	8.21	عمولات دافئة
1742.5%	32.9%	-132.0%	-529.0%	0.06	أرباح موجودات وأدوات مالية للمتاجرة
-200.0%	-160.4%	-17.5%	641.1%	0.11	موجودات مالية متوفرة للبيع
77.4%	-11.6%	-2.4%	89.2%	1.38	أخرى
9.4%	-1.4%	13.9%	46.9%	9.76	مجموع الإيرادات من غير الفوائد
المصاريف لغير الفوائد					
36.4%	-41.7%	117.9%	-33.8%	14.86	مخصص التسهيلات الائتمانية
-6.1%	18.0%	-20.1%	9.5%	23.50	مصاريف إدارية وعمومية
26.0%	189.2%	-47.2%	128.9%	0.07	عمولات مدينة
-34.2%	115.5%	7.5%	108.4%	1.72	مصاريف أخرى
0.6%	-1.3%	16.8%	-2.1%	40.15	مجموع المصاريف لغير الفوائد
-20.0%	-12.1%	65.1%	58.7%	1.23	تعديلات صلات أجنبية
25.7%	-92.2%	13.8%	-40.8%	(7.98)	مخصصات متنوعة أخرى
-103.8%	693.7%	-189.5%	-103.3%	(15.83)	صافي الدخل قبل الضريبة والمخصصات
40.5%	-44.2%	86.9%	#DIV/0!	-	بضائف: حقوق الأقلية
66.9%	#DIV/0!	-100.0%	-9.5%	0.92	بازل: ضريبة الدخل والرسوم
-99.8%	-3620.7%	#DIV/0!	-100.0%	(16.75)	صافي دخل السنة



نسبة بقود بيان الأرباح والخسائر من الفوائد الدائنة للسنوات:

2003	2002	2001	2000	1999	إيرادات الفوائد الدائنة والأرباح الموزعة
نسبة من الفوائد الدائنة					
24.8%	22.2%	21.9%	20.1%	15.4%	بنك مركزي وبنوك أخرى
55.5%	62.5%	66.3%	66.0%	77.7%	كيميالات وإمداد مخصصة وحسابات جارية ودفوع وقروض
19.3%	14.7%	11.5%	12.9%	6.7%	موجودات مالية للمتاجرة ومتوفرة للبيع واحتفظ بها
0.4%	0.7%	0.3%	0.9%	0.1%	أخرى
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	مجموع إيرادات الفوائد الدائنة والأرباح الموزعة
الفوائد المدينة					
40.8%	46.6%	43.5%	50.5%	58.0%	ودائع العملاء
3.1%	5.4%	6.1%	4.3%	11.6%	ودائع البنوك
8.7%	10.7%	12.7%	12.6%	0.0%	التأمينات النقدية والأموال المقرضة ورسوم ضمان الودائع
52.6%	62.7%	62.3%	67.4%	69.6%	مجموع مصاريف الفوائد المدينة
47.4%	37.3%	37.7%	32.6%	30.4%	صافي إيرادات الفوائد
إيرادات من غير الفوائد					
20.3%	22.9%	15.7%	12.8%	11.7%	عمولات دائنة
3.3%	0.2%	0.1%	-0.3%	0.1%	أرباح موجودات ودفوعات مالية للمتاجرة
0.8%	-0.7%	0.8%	1.0%	0.2%	موجودات مالية متوفرة للبيع
7.2%	3.6%	3.1%	3.0%	2.0%	أخرى
31.6%	26.0%	19.7%	16.5%	13.9%	مجموع الإيرادات من غير الفوائد
المصاريف لغير الفوائد					
30.5%	20.2%	25.8%	11.3%	21.2%	مخصص لتسهيلات الائتمانية
40.9%	39.2%	24.8%	29.7%	33.5%	مصاريف إدارية وعمومية
0.6%	0.4%	0.1%	0.2%	0.1%	عمولات مدينة
9.8%	13.4%	4.7%	4.1%	2.5%	مصاريف أخرى
81.8%	73.2%	55.4%	45.4%	57.2%	مجموع المصاريف لغير الفوائد
4.1%	4.6%	3.9%	2.2%	1.7%	تعديلات عملات أجنبية
-0.9%	-0.7%	-6.5%	-5.5%	-11.4%	مخصصات متنوعة أخرى
0.3%	-6.0%	-0.6%	0.6%	-22.5%	صافي الدخل قبل الضريبة والمخصصات
0.8%	0.5%	0.7%	0.4%	0.0%	بضائف: حقوق الأقلية
1.1%	0.6%	0.0%	1.0%	1.3%	بضائف: ضريبة الدخل والرسوم
0.0%	-6.1%	0.1%	0.0%	-23.9%	صافي دخل السنة

كشف النسب المالية للسنوات:

2003	2002	2001	2000	1999	
نسب السيولة					
64.2%	63.9%	55.3%	52.3%	45.5%	النقد والأوراق المالية إلى إجمالي الودائع %
53.2%	52.8%	44.9%	41.3%	34.7%	النقد إلى إجمالي الودائع %
نسب النشاط					
4.3%	4.5%	6.1%	7.3%	7.7%	توزيع الموجودات (مرة)
36.0%	35.6%	43.3%	47.0%	56.2%	التسهيلات الائتمانية إلى الودائع %
32.9%	33.1%	39.9%	43.2%	50.9%	التسهيلات إلى الموجودات %
2414.2%	2972.5%	2972.5%	2588.8%	1964.8%	الودائع إلى رأس المال %
6.4%	6.6%	6.6%	7.4%	5.7%	ودائع التوفير إلى ودائع العملاء %
59.8%	66.7%	71.0%	71.7%	77.8%	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار إلى ودائع العملاء %
33.9%	26.7%	22.3%	20.9%	16.5%	ودائع جاري وتحت الطلب إلى ودائع العملاء %
6.1%	5.0%	5.6%	6.1%	6.9%	حقوق المساهمين إلى الودائع %
17.0%	14.0%	12.8%	13.0%	12.3%	حقوق المساهمين إلى التسهيلات %
5.6%	4.6%	5.1%	5.6%	6.3%	حقوق المساهمين إلى الموجودات %
نسب الأداء					
50.4%	42.7%	55.7%	53.9%	45.9%	صافي إيرادات الفوائد إلى الموجودات الثابتة %
36.1%	36.0%	45.1%	42.6%	37.4%	صافي إيرادات الفوائد إلى حقوق المساهمين %
نسب الربحية					
47.4%	37.3%	37.7%	32.6%	30.4%	الربح التشغيلي %
0.3%	-6.0%	-0.6%	0.6%	-22.5%	الربح التشغيلي قبل الضرائب %
0.0%	-6.1%	0.1%	0.0%	-23.9%	صافي الربح التشغيلي %
0.0%	-0.3%	0.0%	0.0%	-1.8%	العائد على الموجودات %
0.0%	-5.9%	0.2%	0.0%	-29.4%	العائد على حقوق المساهمين %
40.9%	39.2%	24.8%	29.7%	33.5%	م. إدارة إلى صافي إيرادات الفوائد %
نسب السوق					
1.479	1.480	1.650	1.581	1.357	القيمة الدفترية للسهم (دينار) BV
1.400	0.960	1.250	0.900	1.170	القيمة السوقية (دينار) MV
0.947	0.648	0.757	0.569	0.862	القيمة السوقية إلى الدفترية (مرة) P/B
0.000	-0.087	0.003	0.000	-0.399	أرباح السهم الواحد (دينار) EPS
-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار) DPS
-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة للسهم إلى القيمة السوقية % Div
-8321.40	-11.07	491.80	#DIV/0!	-2.93	القيمة السوقية للسهم إلى أرباح السهم الواحد (مرة) P/E

البنك الاهلي الاردني



د. رجائي المعشر
رئيس مجلس الادارة

● عام ٢٠٠٤ سيشهد محو بقايا آثار أزمة التسهيلات وربما يحقق البنك ارباحاً صافية خلاله

● ٤٦ مليون دينار من الارباح التشغيلية الصافية و١٧ مليون دينار من مخصصات الديون

كتب الدكتور عبد الله المالكي

الذين يعرفون الدكتور رجائي المعشر ويعرفون خلفية الأحداث وما وراء الكواليس يتعاطفون مع هذا الرجل ليس من قبيل التحيز، ولا من قبيل الإعجاب بالشماثل الشخصية الرفيعة التي يتحلى بها، بل أيضاً لأنه كان عليه أن يخوض معركة وراء معركة خلال الأعوام الماضية في سبيل مؤسسة البنك الأهلي التي توشك أن تنهي العام الخمسين من عمرها المديد. وهذه المهمة التي بلغت إحدى ذراها الترامية عندما تم دمج بنك الأعمال مع البنك الأهلي عام ١٩٩٧، كانت أعمق وأبعد مما يبدو على سطح الأحداث أو مما توجي به الوقائع الوقتية، لأنها في الحقيقة كانت تعني نقل مؤسسة البنك الأهلي من أعماق السبعينات إلى القرن الجديد، بكل ما كان في الأضابير والتراكمات من وعثاء ومتاعب كامنة أو هي في طريق الظهور كالبنور الرابضة في تربة الشتاء.

وعندما بدا أن كل شيء قد استقر في مداره المرسوم، انفجرت أزمة التسهيلات المصرفية التي أورثته صداعات متجددة وأعادت المقاتلين إلى أرض المعركة. وكانت تلك أزمة حقيقية وقوية، أصابت البنك الأهلي في موضع الوجد، ولولا بنيته القوية جداً لما استطاع الصمود أمامها. وبالنسبة لعميد البنك الأهلي، الدكتور رجائي، فإنها كانت تعني تجديد التحديات، التي بدأ، صبيحة انفجار أزمة التسهيلات، أنها انتهت مع معالجة كل أوجاع عملية دمج بنك

والحكاية طويلة، وصفحاتها متعددة، وعندما أوشك الدكتور رجائي أن يخرج مع البنك إلى السهل، أو الفجر، أو حتى إلى راحة البال،



الدكتور رجائي المعشر يقراس اجتماع الهيئة العامة وعلى يمينه السيد رشيد الداودي ثم السيد هاني فراج مساعد المدير العام للشؤون الادارية

الإعمال مع البنك الاهلي، هذه الاوجاع التي نتجت اساساً عن التقصير بالوفاء ببعض الحوافز التي وعد البنك بها في تلك العملية.

رصيد مخصصات الديون يرتفع الى مستوى قياسي اردني هو ٩١ مليون دينار، ويشكل معيناً ضخماً للأرباح المقبلة والبنك يعيد الى الارباح ١٥ مليون دينار من المخصصات التي انتفت الحاجة اليها

وهي الميزانية التي قدمت للهيئة العامة في الاجتماع السنوي العادي الذي عقدته صباح الخميس ٢٤ حزيران ٢٠٠٤ برئاسة رئيس مجلس الادارة

الدكتور رجائي المعشر وحضور نصاب قانوني من اعضاء المجلس بمن فيهم السيد واصف عازر، المدير العام المتقاعد، وكبار موظفي البنك ومنهم السيد رشيد الداودي الذي وصفه تقرير البنك بأنه نائب الرئيس التنفيذي او ما يعني انه المدير العام بالوكالة.

الارباح التشغيلية

الرقم الاول الذي يجب التوقف عنده هو صافي الإيرادات التشغيلية، فهذه الإيرادات هي التي تقيس قدرة البنك على الكسب ومنها يتم تمويل مصروفات مثل مخصصات الديون غير العاملة، وبالتالي فانها المؤشر المركزي على إنتاجية البنك. وقد نمت هذه الإيرادات بنسبة صحية بلغت ١٥,٨٪. ولكن الأهم هو حجمها بالأرقام المطلقة، فقد وصلت الى ٤٥,٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٣ (٣٩,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٢).

ومن هذه الكتلة الصلبة من الأموال تأتي كما قلنا المبالغ التي ترصد كمخصصات للديون. وقد رصد منها لهذا الغرض مبلغ ١٧,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٣ (ومبلغ ١٢,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٢) بمجموع ٢٩,٥ مليون دينار، وهي التي امتصت آثار أزمة التسهيلات، وهي قادرة، وحدها ان اقتضى الامر، على محو كل ما تبقى من آثار تلك الأزمة خلال العام الحالي. ونحن نطلب من ادارة البنك

مختلفة. وقد استمعت شخصياً من الدكتور رجائي المعشر الى وصف مفصل لتلك الترتيبات والإجراءات، وأنا مقتنع بوجهة نظره، ومتأكد بان عام ٢٠٠٤ سيشهد الخاتمة النهائية لازمة التسهيلات ومحو آثارها بفضل استرداد اموال البنك التي دفعها في نطاقها، وحتى لو لم يتم استردادها كلياً او جزئياً فان نتائج اعمال البنك عن عام ٢٠٠٤ ستتكل بنك وتزيد عليه. وفي الماضي، صدقنا كلام الدكتور المعشر، فاشترينا سهم البنك الاهلي بسعر ١,١ دينار. واليوم نعود فنصدق كلامه من جديد، وسنشترى سهمه الذي يبلغ عند كتابة هذه الاسطر ١,٥٥ دينار. ونقدر ان يكون قد وصل ٢,٥ على الأقل في مثل هذا الوقت من العام القادم.

* * *

هذه المقدمة الطويلة ضرورية لمن يريدون ان يفهموا مسيرة البنك الاهلي وان يتنبأوا بدقة كافية بمستقبله في الاعوام القليلة القادمة، وخاصة المستثمرين منهم. وهي ضرورية ايضا لانه لا يمكن الحديث عن البنك دون الحديث عن أزمة التسهيلات وذيولها.

عناصر القوة

ونعود الان الى ميزانية البنك لعام ٢٠٠٣ لنوضح معنى ما قلناه حول قوة بنية البنك ونتائجه المالية،

ومنذ انفجار أزمة التسهيلات المصرفية والمساهمون والمراقبون والمحللون الماليون يتسمعون الى نبض البنك الاهلي، بل ويحللون نبضات صوت مسؤولي البنك، ويدققون النظر في ميزانيات البنك الاهلي ليعرفوا ان كان البنك سيتجاوز آثار تلك الأزمة. ومنذ اليوم الاول لازمة، قال الدكتور رجائي المعشر وزملاؤه من قادة مؤسسة البنك الاهلي، ان اثر المشكلة اقل بكثير مما يقدر البعض، او يتوهم بعض ثان او حتى «يتمنى» بعض ثالث. وارقام ميزانيات البنك المتلاحقة تقول الان ان حجم المشكلة كان حوالي ٤٦ مليون دينار ابتداء، واتضح في ميزانية عام ٢٠٠٣ ان الرقم هبط الى ٢٦,٥ مليون دينار، واليوم يقول البنك الاهلي ان الرقم سيهبط دون ذلك، ايضاً وايضاً. هذا الرقم يمثل ما يطلق عليه مدقق الحسابات «دين غير عاملة مشكوك في تحصيلها» لم يتم اخذ مخصصات مقابلها، وهي بقايا أزمة التسهيلات ويجب اخذ مخصصات لها حسب معايير المحاسبة الدولية، ولكن مسؤولي البنك يرون غير ذلك حيث يقول رئيس مجلس ادارة البنك في التقرير السنوي «اننا ما زلنا واثقين من قدرتنا على تحصيل ما تبقى من اموال البنك (التي دفعها في قضية التسهيلات) بواسطة ترتيبات واجراءات خاصة سيتم الاعلان عنها حينه». وهذه كلمات بالغة الدبلوماسية لانها تناولت قضايا حساسة لا يمكن التعبير عنها، حتى هذا الوقت، بكلمات



جانب من المساهمين في اجتماع الهيئة العامة

- ودائع العملاء ترتفع بنسبة ٢٣,٢٪، لتؤكد عودة الثقة كاملة، وتركيبية الودائع تتغير لمصلحة الودائع رخيصة الكلفة وتلك التي لا تدفع عليها فائدة
- إعادة هيكلة كاملة لسياسة التسهيلات الائتمانية وأجرتها في ضوء دروس الأزمات القريب

أوجبت ثانياً رصد مخصص للديون الجيدة وهو ما نفى مخصصات الديون وجعلها كتلة حية، وكذلك بفضل تطوير وتعظيم عمليات تحصيل الديون من قبل البنوك ذاتها. وهذا ليس كلاماً نظرياً، على الأقل في حالة البنك الأهلي، إذ تشير أرقام الميزانية إلى أن البنك تمكن من رد ٥,٤٥ مليون دينار من مخصصات الديون إلى الأرباح في عام ٢٠٠٢، وتصاعد هذا الرقم بشكل دراماتيكي ليبلغ ١٥,١ مليون دينار عام ٢٠٠٣ (نعم! تضاعف ثلاث مرات). واستمرار هذا الاتجاه في هذا المجال سوف يحدث ثورة. في ميزانية البنك للعام الحالي والقادم أيضاً. والحقيقة أننا نعتقد أن أهم ما في

٦٣ مليون دينار أخرى، فتكون حقوق الملكية، بمعناها العريض الهام، قد وصلت إلى ٢٢٧,٣ مليون دينار (أو ٣٢٠ مليون دولار). وهذه قاعدة رأسمالية شديدة الصلابة ولا يتفوق عليها إلا أرقام البنك العربي وبنك الإسكان.

ومعظم قراء هذه المجلة لم يعودوا في حاجة لأن نقول لهم إن مخصصات الديون هي منجم للإيرادات التي تعود إلى الأرباح الصافية وتغذي تيسر الأرباح في المستقبل بفضل السياسة الصارمة التي اتبعتها البنك المركزي خلال التسعينات وادت أولاً إلى المبالغة أحياناً في رصد هذه المخصصات كما

أن تنشر ميزانية البنك عن النصف الأول من العام الحالي لإشهار هذه القدرة.

مؤشر القوة

مؤشر القوة الآخر هو حقوق الملكية. وهنا نفرق بين مفهومها الضيق، أي بوصفها تساوي رأس المال والاحتياطيات، وهي بلغت ٧٣,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣، من ناحية، وبين مفهومها الواسع من ناحية أخرى، حيث نضيف إلى هذا الرقم مخصصات الديون المتراكمة التي بلغ رصيدها ٩١,٢ مليون دينار في نهاية ذلك العام، كما نضيف رصيد الفوائد المعلقة الذي بلغ

المجلة المصرفية

الكلفة الأخرى ضبط النفقات

المؤشر الآخر في ميزانية البنك هو ضبط النفقات، وهو الخيار الذي تلجأ إليه الإدارات المعاصرة في حالات جمود السوق أو وقت الضائقة. وإذا استثنينا بند مخصص التسهيلات الائتمانية من بنود المصروفات التشغيلية، نجد أن مصروفات البنك خلال عام ٢٠٠٣ لم ترتفع، كما يتوقع، خاصة وأنها تتضمن نفقات الموظفين، بل انخفضت في الواقع بنسبة ٤٪ لتبلغ ٢٨ مليون دينار. وهنا يجب أن نتذكر أن البنك الأهلي يقيم، منذ زمن بعيد، وزناً كبيراً لمسؤولياته الاجتماعية، وهو انتدب نفسه طوعاً لحملها، ومن هنا حمل ويحمل حمولة زائدة من الموظفين. والعبرة واضحة هنا.

* * *

لقد طال هذا التقرير، ويمكن إطلاله أكثر وأكثر، ولكننا نختصر، ولا نرغب في التوقف قبل أن نشير إلى أن رأسمال البنك المدفوع بلغ ٤٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ وأن النية تتجه لزيادته إلى ٦٠ مليون دينار، ولا يعرف المساهمون كيف ستغطي هذه الزيادة. ورأينا هنا واضح وهو أنه يجب قصر الاكتتاب في الزيادة على المساهمين الحاليين، كل بنسبة مساهمته، وتبني هذا التوجه سوف يعطي دفعة قوية لسهم البنك، وهي قوة يحتاجها للحاق بالبنوك الأخرى من فئته.

أخيراً نسينا أن نذكر أن نتيجة أعمال البنك عن عام ٢٠٠٣ كانت خسارة بلغت ثمانية آلاف دينار مقابل خسارة بلغت ٣,٧٨ مليون دينار عام ٢٠٠٢. وإلى اللقاء في العام القادم مع أرقام مختلفة ولكنها ستكون مثيرة.

فانخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة من ٤١,٤٪ من مجموع التسهيلات عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧,٤٪ منها عام ٢٠٠٣.

لودائع... مؤشـر الثقة الحاسـم

ارتفعت ودائع العملاء لدى البنك بنسبة عالية بلغت ٢٣,٣٪ لتصل إلى ١٠١١ مليون دينار. وقد لا تكون هذه الزيادة شيئاً بالغ الأهمية بسبب وجود سوق ائتمان ضعيف كما ذكرنا، لأنه لن يكون لدى البنك منافذ استثمارية جيدة بما يكفي لتوظيفها، ولكن لهذه الأرقام دلالة حيوية في سياق البنك الأهلي وهي أنها مؤشر قاطع على أن أزمة ثقة المودعين، مهما كان مستواها، التي نتجت عن أزمة التسهيلات قد انتهت دون أي جدل، وهذه الأرقام بالتأكيد هي مصدر سعادة ليس لقيادة البنك وحسب، بل أيضاً لأولئك المودعين الأوفياء الذين رافقوا مسيرة البنك الأهلي عبر التاريخ والذين ذهب معظمهم إلى حد زيادة ودائعهم في البنك عندما كان كثيرون يسحبونها منه قبل عامين.

وأهم ما يجب أن يذكر في موضوع زيادة ودائع العملاء أن التوسع أصاب، أكثر ما أصاب، الودائع الجارية وتحت الطلب التي ارتفعت بنسبة قياسية وصلت إلى ٥٧٪، وحلاوة هذه الزيادة هي أن هذه الودائع هي الودائع ذات الكلفة المتدنية. ومصادق هذه الناحية أن الودائع التي لا تدفع لأصحابها فوائد ارتفعت بنسبة عالية مماثلة وصلت إلى ٤٩,٧٪ لتبلغ ١٧٠,٢ مليون دينار مقابل ١١٣,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٢.

ميزانية البنك الأهلي ليس رأسماله المدفوع، على أهميته، بل رصيد مخصصات الديون، وهو ما يجب أن تتركز عليه أنظار المساهمين الجادين وأن تستند إليه قراراتهم.

مؤشر التسهيلات الائتمانية

صافي التسهيلات الائتمانية بلغ ٤٢٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣، متراجعاً من ٤٥٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٢، أي بنسبة ٦,٥٪. وليس في هذه الأرقام ما هو محرج، لأن هذا التراجع انعكاس لضعف الطلب في سوق الائتمان الأردني، وهو ما عانت منه كل البنوك عام ٢٠٠٣. باستثناء بنك أو بنكين بالتحديد منها، ولكنه، في حالة البنك الأهلي على وجه الخصوص، انعكاس لتشديد وتنقيح السياسة الائتمانية في ضوء التجربة، وبالتحديد مشكلة التسهيلات المصرفية. ومن يقرأ ميزانية البنك وتقريره السنوي يلاحظ فوراً أن البنك قد تعلم دروس تلك الأزمة على نطاق واسع وظهرت آثار ذلك في عدة مواضع، ومنها استحداث دوائر جديدة تختص أحداها بضبط وتوثيق الائتمان وتختص الثانية بإدارة المخاطر المصرفية، وهما تقومان فيما بينهما بدور رقابي متكامل هدفه «التأكد من أن عملية منح الائتمان تتم وفقاً للسياسة الائتمانية المعتمدة من قبل البنك وفقاً للأنظمة والتعليمات القانونية». وعلى خط مواز، تم تشديد ومضاعفة إجراءات تحصيل التسهيلات المستحقة. والذين يحبون قراءة الأرقام يستطيعون أن يلاحظوا هنا أن إعادة هيكلة السياسة الائتمانية التي أوجت بها الأحداث قد انعكست على نوعية محفظة البنك من التسهيلات الائتمانية،

22.6 مليون دينار الإيرادات التشغيلية للبنك الأهلي الأردني

● استراتيجية التجديد والتطوير الاستراتيجي اتت ثمارها

12.7 مليون دينار قد خصص كافة وكل المبالغ المطلوب تخصيصها للعام 2004 خلال الأشهر الست الأولى.

وانخفضت نسبة الديون غير العاملة خلال الأشهر الست الأولى لتصل إلى 31.12٪ مقابل 37.41٪ في نهاية العام 2003 نتيجة التحصيل المستمر لهذه الديون.

ووصلت نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى الديون غير العاملة 66٪ إضافة إلى الضمانات الغينية للموسسة التي تغطي هذه الديون.

وقام البنك الأهلي بتغيير سياسته المحاسبية حيث يتم اقتطاع المخصصات شهرياً من الأرباح وذلك زيادة في الشفافية ولثقة البنك الكاملة بدقة المعلومات وضرورة توفرها للجهات الداخلية والخارجية أولاً بأول.

وبدأت جهود البنك الحثيثة والتي نتجت عن إعادة الهيكلة لدوائر الإدارة المختلفة تؤتي ثمارها حيث يتم إعادة المخصصات إلى الإيرادات.

وهذه المؤشرات ما هي إلا البداية، حيث إن حجم ميزانية البنك الأهلي الأردني تشكل فرصة حقيقية لتحقيق أرباح مميزة وهذا ما سيحصل خلال الفترة القادمة، حيث إن مسيرة التصحيح والتطوير قد استكملت وبدأت الآن مرحلة الانتاج وتحقيق الأهداف التي تتواءم مع مكانة هذا البنك العريق.



● د. راجي المشعر

الف دولار. كما قام البنك الأهلي الأردني بزيادة مخصص التسهيلات الائتمانية خلال الأشهر الست الأولى بمبلغ 7.2 مليون دينار بالإضافة إلى مخصصات انتقت الحاجة إليها بواقع 5.5 مليون دينار وبالتالي يكون البنك قد تحوط بمبلغ

● بلغ إجمالي إيرادات التشغيلية في البنك الأهلي الأردني خلال النصف الأول من العام الحالي 22.6 مليون دينار وصافي الإيرادات التشغيلية مخصصات الديون والمخصصات الأخرى 12.7 مليون دينار.

وتفادى في الإيرادات التشغيلية نتيجة تبنيها إدارة البنك في التجديد والتطوير الاستراتيجي والتي بدأت تؤتي ثمارها الإيجابية.

وكان البنك الأهلي الأردني الثاني بين البنوك التجارية من حيث نسبة نمو الأرباح (قبل الضريبة) حيث بلغت نسبة النمو 261.8٪ عن سنة 2003.

وارتفعت حصة المساهمين خلال ذات الفترة بمبلغ 1.3 مليون دينار لتصل إلى 74.4 مليون دينار قبل زيادة رأس المال.

كما تم خلال شهر تموز 2004 تغطية زيادة رأس المال بمبلغ 60 مليون دينار علماً بأنه تم بيع الأسهم بسقف 1.400 دينار وبالتالي ارتفاع حقوق المساهمين ليصل إلى 89.2 مليون دينار مما يعزز صلاية المركز المالي للبنك.

وأصبحت ملكية البنك الأهلي الأردني في البنك الأهلي الدولي في لبنان خلال العام 2004 ما نسبته 98٪ علماً بأن أرباح البنك الأهلي الدولي في لبنان للأشهر الست الأولى للعام الحالي 800

رفع وشيك لرأس مال «الاهلي» الى ٦٠ مليون دينار ومفاضلة بين ٣ عروض لشراكة استراتيجية محتملة

عمان - ايهاب حياصات

استراتيجية عرضتها جهات استثمارية على «الاهلي».

وكشف عن أن إدارة البنك تسعى حالياً لدراسة المفاضلة بين ٣ عروض للشراكة في شركات استراتيجية مع البنك الاهلي بهدف اختيار انشيتها والذي يحقق القيمة المضافة والاهداف الاستراتيجية للبنك الاهلي حسب المصدر نفسه. وقال أن المفاوضات وصلت الى مرحلة نهائية يتوقع ان تتمخض عن الاعلان عن «الخيار الأنسب» في فترة قريبة نون تحديداً.

ورفض المصدر الاقصاد عن هوية الجهات الثلاث مكتفياً بالقول بأنها جهات استثمارية وبنوك خليجية وعربية.

وكان رئيس مجلس الادارة د. رجائي المعشر خلال الهيئة العامة العادية للبنك يوم الخميس الماضي اعلن عن أن البنك قطع مراحل متقدمة في المباحثات مع شريك استراتيجي يرغب في المساهمة في زيادة رأسمال البنك الى ٦٠ مليون دينار مؤكداً وجود عدد كبير من المساهمين والمستثمرين الراغبين في المساهمة بزيادة رأسمال البنك.

وأبلغ المعشر المساهمين أن مجلس الادارة سيدرس جدوى رفع رأس المال الى ٦٥ أو ٧٠ مليون دينار

قال مصدر قريب من البنك الاهلي ان مجموعة من المساهمين والمستثمرين التزموا باستكمال رفع رأسمال البنك من ٤٩.٥ مليون دينار الى ٦٠ مليوناً.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه ان الصفقة تشمل ١٠.٥ مليون سهم بقيمة ١٤.٩ مليون دينار تمثل ما تبقى من الجزء غير المكتتب في رأسمال البنك والذي اقتره الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقده في ١٧/٧/٢٠٠٢ حيث وافقت الهيئة العامة على رفع رأسمال البنك في ٤.٢ مليون دينار الى ٦٠ مليون دينار تمت تغطية ٧.٥ من اصل الزيادة البالغة ١٨ مليون دينار في مرحلته الاولى.

وحسب المصدر ستنفذ الصفقة على سعر ١ دينار / سهم تمثل سعر السهم الاسمي البالغ دينار واحد بالإضافة الى ٤ دينار علاوة الاصدار.

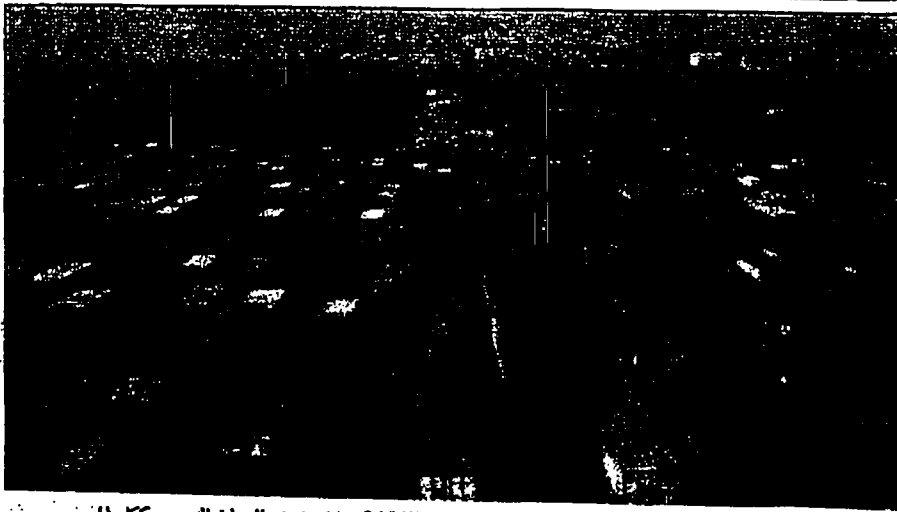
وأوضح ان تغطية الجزء غير المكتتب في رأسمال البنك تهدف لتقوية الملاءة المالية ورفع كفاية رأس المال بما يؤهل البنك من المفاضلة بين عدة عروض لشركات

خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٤ لتلبية طلبات المستثمرين.

الى ذلك وفي ذات الهيئة العامة قال المعشر ان البنك يقوم بمباحثات جلية مع أحد البنوك التجارية في العراق بشأن قيام البنك الاهلي بشراء حصة استراتيجية في تلك البنك بحيث يقوم الاهلي بتولي ادارة البنك العراقي للاستفادة من ما وصف بالخبرات المتراكمة لدى الاهلي في التعامل مع السوق العراقية.

وحسب ميزانية البنك ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية خلال عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٥.٨٪ وبلغ حوالي ٤٦ مليون دينار مقارنة مع ٣٩.٧ مليون دينار للعام ٢٠٠٢ رافقه ارتفاع في مخصص التسهيلات الائتمانية بنسبة ٣٦٪ الامر الذي اثر على ربحية البنك حيث منى البنك بخسارة صافية بخود ٨.٥ الف دينار، وفي بند الودائع تجاوزت احجام الودائع مستوى ١ مليار دينار للمرة الاولى بتاريخ البنك.

وتأسس البنك الاهلي عام ١٩٥٥ وتنتشر اعماله في الاردن وفلسطين وقبرص والشركة التابعة في لبنان وينكر انه تم لمج بنك الاعمال مع الاهلي اعتباراً من ١٩٩٦/١٢/١.



مقارنة الأرباح والخسائر نصف السنوية لقطاع البنوك للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

#	قطاع البنوك	الأرباح قبل الضريبة		
		06/30/2004	06/30/2003	نسبة النمو ٢٠٠٤ الاهمية النسبية للقطاع

قطاع البنوك التجارية :-				
1	البنك العربي المحدود (مجموعة العربي)	127,965,336	163,887,840	28.1%
2	بنك الأردن	8,222,526	11,015,317	34.0%
3	بنك الأردن الكويتي	8,008,486	11,846,823	48.0%
4	بنك المصارف والتمويل	2,055,902	4,412,879	114.6%
5	بنك المؤسسة العربية المصرفية	2,582,543	4,549,303	76.2%
6	بنك التجاري الأردني	-1,653,468	1,576,687	195.4%
7	بنك القاهرة عمان	1,627,673	8,666,016	432.4%
8	بنك الاهلي الأردني	-363,832	1,315,568	461.8%
مجموع قطاع البنوك التجارية		148,443,366	207,270,433	39.6%

قطاع بنوك الاستثمار :-				
9	بنك الاتحاد للأدخار والاستثمار	1,993,869	6,533,836	227.7%
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	1,880,003	2,052,731	9.2%
11	بنك الأردن للاستثمار والتمويل	123,206	3,568,422	2796.3%
12	بنك موسمينيه جنرال (شرق الأوسط سابقا)	-11,704	1,203,443	10382.3%
مجموع قطاع بنوك الاستثمار		3,985,374	13,358,432	235.2%

مؤسسات الإقراض المتخصصة :-				
13	بنك الإنماء الصناعي	1,305,371	3,299,842	152.8%
مجموع مؤسسات الإقراض المتخصصة		1,305,371	3,299,842	152.8%

قطاع البنوك الإسلامية :-				
14	بنك العربي الإسلامي الدولي	1,823,048	1,277,378	-21.3%
15	بنك الإسلامي الأردني	2,807,924	1,928,043	-31.3%
مجموع قطاع البنوك الإسلامية		2,807,924	1,928,043	-31.3%

المجموع الكلي لقطاع البنوك		156,542,035	225,856,750	44.3%
				62.0%